ويشترط في جواز المعاملة مع العبد المأذون له في التجارة أن لا يكون عليه دين يحيط برقبته وكسبه، فإن كان عليه دين كذلك لم يجز لأحد أن يعامله إلا بإذن سيده، لأن كسبه مستحق لغرمائه، فلا يملك التصرف فيه إلا بإذن سيده.

وينبغي جواز بخبر عدل واحد لحصول الظن به وإن كان لا يكفي عند الحاكم كما لا يكفي بسماعه من السيد ولا الشهود وخرج بما ذكر قول الرقيق أنا مأذون لي فلا يكفي في جواز معاملته لأنه متهم ولو تلف في يد مأذون له ثمن سلعة باعها فاستحقت أي فخرجت مستحقة رجع عليه مشتر بدله أي ثمنها لأنه المباشر للعقد فيتعلق به العهدة فقول الأصل بيد لها أي بدل ثمنها وله مطالبة السيد به كما يطالب بثمن ما اشتراه الرقيق وإن كان بيد الرقيق وفارق الأصل العقد له فكأنه العاقد ولا يتعلق دين تجارته برقبته لأنه ثبت برضى مستحقه ولا برقبة سيده وإن عتقه أو باعه لأنه المباشر للعقد بل يتعلق بما له تجارته أصلا وربحا وبكسبه باصطياد ونحوه بقيد زدته بقولي قبل حجر فيودى منها الا فتضا العرف والاذن ذلك ثم ان بقي بعد الاداء شيء من الدين يكون في ذمة الرقيق الى ان يعتق فيطالب به ولا ينافي ما ذكر من ان ذلك لا يتعلق برقبة السيد مطالبته به اذ لا يلزم من المطالبة شيء ثبوته في الذمة بدليل مطالبة القريب بنفقة قريبه والموسر بنفقة المضطر والمراد انه يطالب ليودى مما في يد الرقيق لا من غيره ولو مما كسبه الرقيق بعد الحجر عليه وفائدة مطالبة السيد بذلك اذا لم يكن في يد الرقيق وفاء احتمال انه يوديه لان له به تعلقا في الجملة وان لم يلزم ذمته فان اداه برئت ذمة الرقيق والا فلا ولا يملك الرقيق ولو تمليك من سيد او غيره لانه ليس اهلا

Copyright © King Saud University